

رؤية مالك بن نبي ومشروع محمد مهاتير لإنهاء الهيمنة والتبعية في النظام النقدي

الدولي

Malik Bennabi's vision and Muhammad Mahathir's project to end hegemony and dependency in the international monetary system

بوخاري لحو

جامعة برج بوعرييج، lahlou.boukhari@univ-bba.dz

مخبر الدراسات الاقتصادية في المناطق الصناعية والدور الجديد للجامعة

تاريخ القبول: 2022/06/02

تاريخ الاستلام: 2022/02/12

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على رؤية مالك بن نبي ومشروع محمد مهاتير لإنهاء إشكالية الهيمنة والتبعية في النظام النقدي الدولي. فقد أدرك بن نبي خطورة استغلال الدول النامية وخسارتها في التجارة الدولية بسبب طبيعة النظام النقدي الدولي السائد. وبعد عدة عقود واجه مهاتير هذه الحقيقة خلال أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997 عندما كان رئيسا لوزراء ماليزيا، مما دفعه لاقتراح مشروع الدينار الذهبي من أجل إنهاء هيمنة الدولار الأمريكي ووضع حد لمضاربي العملة، وقد توصلت الدراسة إلى استناد كل من بن نبي ومهاتير لنفس الحلول المقترحة من حيث المبدأ، وهو العودة إلى النقود السلعية (ذهب، فضة، سلح حقيقية)، تبني الدينار الذهبي في تسوية المدفوعات الدولية بين الدول الإسلامية والنامية، حيث أنه سيقصص التبعية وهيمنة الدولار الأمريكي، كما سيحقق العديد من المزايا والمكاسب.

كلمات مفتاحية: تسوية المدفوعات، الدينار الذهبي، المضاربة على العملة، الدول الإسلامية، الدول النامية.

تصنيف JEL: B17 ; F31 ; F54 ; E42.

Abstract:

This research paper aims to shed light on Malik Bani's vision and Mohammed Mahathir's project to get rid of the problem of hegemony and dependency in the international monetary system. Ben Nabi had recognized the seriousness of the exploitation and loss of developing countries in international trade because of the nature of the prevailing international monetary system. After a few decades Mahathir faced this problem during the Southeast Asian crisis of 1997 when he was Prime Minister of Malaysia. This situation prompted him to propose the gold Dinar project to end the dominance of the US dollar and put an end to currency speculators. The study concluded that Bennabi and Mahathir generally relied on the same proposed solutions. In fact, both of them suggested the return to commodity money exchange (gold, silver, real commodities). The adoption of the gold Dinar in the settlement of international payments among Islamic and developing countries. As it will reduce the dependence and hegemony of the US dollar, and it will provide many advantages and benefits.

Jel Classification Codes : B17 ; F31 ; F54 ; E42.

1. مقدمة

لعب النظام النقدي الدولي الذي تشكل تاريخيا وفق مصالح الطرف الأقوى دورا كبيرا في إخضاع الدول النامية وترسيخ تبعيتها للمراكز الرأسمالية العالمية، فقد استبعدت الدول الغربية كليا مصالح الدول النامية عند وضع أسس وقواعد النظام النقدي الدولي، سواء قبل الحرب العالمية الثانية أو بعدها في ظل اتفاقية بريتون وودز، التي عكست مرة أخرى الاهتمام بمصالح الطرف الأقوى، حيث أعطيت الأولوية لدعم دول أوروبا الغربية وخطط التوسع الأمريكي في العالم، ولم يعط اهتماما يذكر لمجموعة الدول حديثة الاستقلال، كما زادت حدة التناقض بين العمل ورأس المال نتيجة بنية هذا النظام، وهذا ما انتبه له المفكر الجزائري مالك بن نبي في وقت مبكر حيث تطرق بشكل مفصل إلى حجم الظلم في هذا النظام مما يعيق التجارة العادلة وتحقيق التنمية في الدول النامية، كما تتبأ بن نبي بسيادة الدولار الأمريكي على النظام النقدي العالمي. وبعد انهيار نظام بريتون وودز سنة 1971، دخل النظام النقدي الدولي مرحلة جديدة تميزت بانتشار أنظمة الصرف العائمة وظهور العولمة المالية مع استمرار تحكم الولايات المتحدة الأمريكية في النظام النقدي الدولي، أدت في نهاية المطاف إلى حدوث العديد من الأزمات المالية في الدول النامية على غرار أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997، والتي تركت آثارا مدمرة على اقتصادات هذه الدول، مما دفع برئيس الوزراء الماليزي آنذاك إلى توجيه النقد إلى النظام النقدي الدولي بعد فهمه للاستغلال الكامن في هذا النظام، مما دفعه إلى تقديم مشروع الدينار الذهبي كبديل عن الدولار الأمريكي وكعملة لتسوية المدفوعات بين الدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية بصفة خاصة، والتخلص من الاضطهاد المالي والاقتصادي الذي تتعرض له في ظل النظام النقدي الدولي، وعليه فإن الإشكالية المطروحة تتمثل فيما يلي: ما هي المبادئ والأسس التي ارتكز عليها فكر ورؤية مالك بن نبي ومشروع محمد مهاتير في نقدهما للنظام النقدي الدولي واقتراحهما لنفس الحلول تقريبا لإنهاء إشكالية الهيمنة والتبعية الذي تتعرض له الدول النامية والإسلامية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق من مجموعة من الأهداف، لعل أهمها:

- تسليط الضوء على الظلم الكامن في النظام النقدي الدولي.
- إبراز دور النخب الفكرية والسياسية الإسلامية في التصدي لهيمنة الدول الغربية على النظام النقدي الدولي.

- إبراز فوائد إقبال الدول النامية والإسلامية على الدينار الذهبي الإسلامي، ونظام المقايضة بالعملات المحلية من خلال التعامل في نظام نقدي دولي مستقر.

- العمل على إحياء أحد موروثات الحضارة الإسلامية العظيمة والمتمثلة في الدينار الذهبي الإسلامي كأداة لتسوية المبادلات التجارية بين مختلف الدول الإسلامية وهو ما يسمح باستعادة الاستقلالية النقدية للأمة الإسلامية وتقليص الهيمنة والتبعية الاقتصادية.

- محاولة إيجاد حل للفوضى التي يعيشها النظام النقدي الدولي، نتيجة المضاربات المختلفة في سوق العملات، وذلك لغياب عملة تقوم على قيمة حقيقية في التعامل وتسوية المبادلات التجارية.

المنهج المتبع في الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الكيفي وهو ما يتلائم مع موضوع الدراسة وطبيعته، كما اعتمدنا على الطريقة الوصفية التحليلية في البحث.

2. مالك بن نبي ورؤيته لمشكلة النظام النقدي الدولي:

1.2 نظرة مالك بن نبي إلى الاقتصاد:

انتهج مالك بن نبي في علاجه لمشكلات الحضارة والتخلف الذي يعاني منه العالم الإسلامي منظورا شموليا وإطارا عاما، وهو إطار الحضارة في سيرورتها صعودا وهبوطا (قنطقجي، 2008، صفحة 04) حيث انطلق بن نبي في كل دراساته ومؤلفاته من وحدة تحليل أساسية هي الحضارة باعتبارها النقطة البعيدة التي يؤول إليها كل تغيير اجتماعي إيجابي وقد ناقشها من زوايا عدة، من حيث جوهرها ومبدئها وباعتبار وحدتها وعلاقتها بمنتجاتها ومن حيث تركيبها ووظيفتها (سعود، 2006، صفحة 120) وهذا ما جعل فكر مالك بن نبي متميزا عن غيره من المفكرين والفلاسفة من أبناء جيله، فقد جُبل بن نبي بقدرات عقلية متميزة، وتشبع بأخلاق الخير التي قادته في كل مراحل حياته، ثم حضي بثقافة واسعة وخاض تجربة اجتماعية وسياسية ثرية أتاحت له بأن يصوغ الوجود في صورة متناسقة العناصر (بوكروخ، 2016، صفحة 15)، مما جعله ينجو من إحدى أخطر المشكلات المرتبطة بالخبراء المتخصصين، إذ نجد أن تبصراتهم تقتصر على تخصصاتهم، بالإضافة إلى أنه لا يوجد دعم ثقافي لمشروع تحويل تلك التبصرات إلى خطاب عالم أوسع، فالتخصص لا يشجع فيها الباحثون على النظر إلى الصورة الكبرى، وهو ما يتطلبه الواقع متعدد الأبعاد، ومعرفة تتطلب أن يعمل المرء عابرا مجالات وتخصصات مختلفة (فرانك، 2009، صفحة 93) وهذا ما تميز به بن نبي إذ لم يغلب ملمح رجل الاقتصاد ولا عالم النفس، ولا المؤرخ ولا عالم الاجتماع ولا الفيلسوف ولا الجيوسياسي على شخصية بن نبي فقد كان يجمع بين كل هذه

التخصصات، إنه ببساطة مفكر فذ، تميز فكره بالشمولية والدقة، فهو مفكر اجتماعي ونفسي وسياسي واقتصادي.

لم يفكر بن نبي في الاقتصاد كعلم مستقل، لكنه نظر إلى العامل الاقتصادي باعتباره عنصرا حيويا في ازدهار الحضارة، إذ تلعب الظروف الاقتصادية أو البنية التحتية للمجتمع بالتعبير الماركسي أهمية بالغة في تشكيل ثقافة المجتمع وحياته الفكرية ونظامه السياسي.

لقد حاول بن نبي أن يضع الظاهرة الاقتصادية ضمن إطارها العقدي والوجداني والاجتماعي والسياسي، ويوضح كيف تتداخل هذه العوامل والمجالات، وكيف يؤثر بعضها في بعض صعودا وانحدارا في حياة الأمم، سالكا في ذلك منهج أستاذه ابن خلدون في نظرية العلمية الدائرية (الدينامية الخلدونية) في قيام الحضارات وانهارها وهو بذلك يربط بين مختلف العوامل الأخلاقية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، ويوضح تأثير بعضها في بعض، ويحاول إيجاد حلول شاملة وكليانية لأزمة التخلف التي تعاني منها الأمة.

ينطلق بن نبي في دراسته للظاهرة الاقتصادية من أن أي نظام اقتصادي إنما توجهه القوى الأخلاقية التي تخلع عليه تفسيراً إنسانياً وغاية تاريخية، وهو ما أخذه بعين الاعتبار في تحليله لدور العامل الاقتصادي صعود الحضارة ونزولها، وذلك على عكس الدراسات الاقتصادية التقليدية التي تستنسخ النظريات والقرارات الاقتصادية الغربية المبنية على أسس نظرية وعقدية واعتبارات ومعطيات نفسية واجتماعية وتاريخية تختلف في كثير من أسسها ومنطلقاتها عن عقيدة الأمة الإسلامية ومنطلقاتها وواقعها ومعطياتها (عمر، 2005، صفحة 17).

إن المتأمل لمؤلفات بن نبي يجدها لا تكاد تخلو من تطرقه للظاهرة الاقتصادية، بداية بكتاب "شروط النهضة" سنة 1948 وصولاً إلى كتاب "المسلم في عالم الاقتصاد" سنة 1972 وفي العديد من المقالات المنشورة في الصحافة والمحاضرات التي ألقاها.

يعتبر كتاب "المسلم في عالم الاقتصاد" عصارة أفكاره حول عالم الاقتصاد والتي تطرق لها في كتب أخرى، كشروط النهضة، ومشكلة الأفكار، أو الفكرة الأفروآسيوية، فقد حاول بن نبي عند تطرقه لصورة العلاقات الاقتصادية الراهنة في العالم، البحث عن أسباب تطور الاقتصاد في الغرب وظهور النظرية الاقتصادية، في حين أن ظل الشرق في مرحلة الاقتصاد الطبيعي، فالاقتصاد في الغرب قد صار منذ قرون ركيزة أساسية للحياة الاجتماعية وقانونا جوهريا لتنظيمها، أما في الشرق فقد ظل على العكس من ذلك في مرحلة الاقتصاد الطبيعي غير المنظم، حتى إن النظرية الوحيدة التي تناولت تأثير العوامل الاقتصادية في التاريخ، وهي نظرية ابن خلدون قد ظلت حروف ميتة في

رؤية مالك بن نبي ومشروع محمد مهاتير لإنهاء الهيمنة والتبعية في النظام النقدي الدولي بوخاري لحلو الثقافة الإسلامية حتى نهاية القرن الأخير، فلم يقبل المجتمع الشرقي تحت تأثير احتياجاته الداخلية على وضع نظرية اقتصادية كما حدث في المجتمع الغربي، حين وضع الرأسمالية أو الشيوعية (بن نبي، 2009، صفحة 16).

ينظر بن نبي إلى مشكلة التخلف على أنها مشكلة حضارة، لا مشكلة وسائل أو إمكانيات، وهذا ما دفعه إلى نقد الاتجاه نحو استيراد الأشياء ومنتجات الحضارة وجمع أكوامها، وهو ما يطلق عليه بن نبي "التكديس"، فالحضارة التي نستورد منها الأشياء لا يمكن أن تبيننا روحها وأفكارها وثروتها الذاتية وأذواقها (بن نبي، شروط النهضة، 1986، صفحة 43) وعليه بن نبي لا يريد لبناء الحضارة الجديدة المستوردة أن يخضع للصدفة أو التطور الطويل بل يريد البناء الواعي المخطط قصير الأجل، انطلاقاً من العناصر الأساسية للحضارة كما يراها.

وفي هذا الصدد يشير بن نبي إلى خطورة استيراد النماذج والأنظمة الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار المعادلة الشخصية والمعادلة الاجتماعية، حيث يؤكد: "إن مبدأ اقتصاديا لا يمكن أن يكون له أثره، ومقدرته التامة على التأثير إلا في الظروف التي يتفق فيها مع تجربة اجتماعية معينة" (بن نبي، 2009، صفحة 18).

2.2 نظرة مالك بن نبي النظام النقدي الدولي كأداة لتكريس الهيمنة والتبعية

تتباين بن نبي بسيادة الدولار الأمريكي على النظام النقدي العالمي منذ عشرينيات القرن الماضي (بن نبي، 2016، صفحة 17)، كما توقف طويلاً في كتاباته عند الظلم القائم في هذا النظام مما يعيق التجارة العادلة وتحقيق التنمية للدول النامية.

كان بن نبي من المفكرين القلائل الذين انتبهوا إلى خطورة بنية النظام النقدي الدولي على إعاقة التنمية في الدول النامية، نتيجة تصميمه بطريقة تتيح للأطراف المتحكمة في العملة وتضع شروط التبادل الدولي وفق مصالحها، وهذا ما يكبد الدول النامية خسائر كبيرة في مواردها، بسبب التدهور المستمر لشروط التبادل الدولي. وليس بسبب قوى العرض والطلب، فاستبعاد النقود الحقيقية (الذهب والفضة) والتي لا يتحكم أحد في قيمتها وبقيائها لقرون عديدة النقد المعتمد في تسوية المدفوعات الدولية، وإرغام الدول النامية على التعامل بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي جعل النقود تفقد قيمتها كمخزن للقيمة وصار النظام النقدي الدولي قائماً على النقود مجردة القيمة تتحكم فيه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وتخضع لسلطتهم، كما لا تكلف هذه النقود أي جهد لهذه الدول فتلجأ إلى طباعتها مباشرة، في حين تضطر الدول النامية إلى تصدير المواد الأولية للحصول على

عملات هذه الدول، فتحدد العلاقة حينئذ بين العملة والمادة الأولية من طرف واحد، وهكذا تخضع سوق المادة الأولية لسوق المال ولإرادة رأس المال الغربي.

حافظ النظام النقدي الدولي على فلسفته بعد الحرب العالمية الثانية، مع انتقال موازين القوة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد مؤتمر بريتون وودز، ويرى بن نبي أن استمرار هذه الفلسفة هو في حقيقة الأمر استمرار للاستعمار بآليات جديدة في نهب واستغلال مقدرات الدول النامية، من خلال إبقاء هذه الأخيرة والتي تعتمد على تصدير المواد الأولية، تحت سيطرة ما يسميه بالكتلة النقدية للدولار والجنيه الإسترليني، أو ما يعرف بالعملة الصعبة، وهو ما يجعل أسعار المواد الأولية (كالقطن المصري، والكاوتشوك والتوابل في إندونيسيا والأرز في بورما) تتحدد وفقا لإرادة ومصالح الدول المتحكمة في العملة الصعبة، بدلا من تحديدها وفقا للعرض والطلب، ويضرب بن نبي بمادة الكاوتشوك، ففي الوقت التي تشير فيه الإحصائيات إلى زيادة الطلب عليه بشكل كبير نجد أن أسعاره في السوق تتراجع، وهو ما يشير إلى وجود حالة مرضية غير طبيعية مردها إلى عوامل خارج الظاهرة الاقتصادية الطبيعية (بن نبي، 2001، صفحة 171).

يشير بن نبي إلى أن خسارة الدول النامية في التجارة الدولية يعود بسبب رئيسي إلى الإجحاف في شروط التبادل الدولي، والتي يضعها الطرف الأقوى في المعادلة: "فمثلا ليس هناك أي سبب ظاهر لأن سكون سعر (الحلفا) الجزائرية -وهي مادة أولية- أقل ثلاثين أو أربعين مرة من سعر منتجاتها -عجينة السيلولوز والورق- المصنوعة في إنجلترا، ليس هناك سوى سبب واحد يتصل بالعلاقة بين الحلفا والجنيه الإسترليني، وذلك هو فائدة الصناعة الإنجليزية والعامل الإنجليزي، وهكذا تكبد ساعة العمل التي يؤديها العامل الإنجليزي العامل الجزائري كثيرا، إذ إن الأول إنما يفضل الثاني بالعملة. على حين لا يمثل الثاني سوى المادة الأولية". (بن نبي، 2001، صفحة 172) يرى بن نبي أن هذه الوضعية لا تعبر عن الواقع الاقتصادي بتاتا.

ولتوضيح كيف تخسر الدول النامية في التجارة الدولية جراء التحكم في العملة من طرف الدول الغربية نضرب المثال التالي: افترض أن مصر تقوم بتصدير سلعها إلى ألمانيا، ولكنها تستورد مقابل ذلك القمح من الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا افترضنا أن مصر، عام 1980 كانت تصدر مائة وحدة من القطن إلى ألمانيا بسعر ماركين للوحدة أي أن قيمة حصيلة صادراتها بالمارك الألماني تساوي 200 وحدة. وكان سعر وحدة القمح المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية يساوي 2 دولار، بينما الدولار يساوي 2 مارك ألماني. فمعنى هذا، أن مصر تصديرها القطن إلى ألمانيا

رؤية مالك بن نبي ومشروع محمد مهاتير لإنهاء الهيمنة والتبعية في النظام النقدي الدولي بوخاري لحو

يمكن أن تستورد 50 وحدة من القمح الأمريكي. وهنا نلاحظ أن السعر الحقيقي لاستيراد وحدة القمح الأمريكي يساوي: 100 وحدة من القطن/50 وحدة من القمح = 2 وحدة من القطن. ولكن افترض الآن أننا في عام 1986 وأن سعر الصرف للدولار مقابل المارك الألماني قد ارتفع، وأصبح 1 دولار = 2,5 مارك ألماني. هنا نجد أنه لو ظلت كمية صادرات القطن المصري كما هي (100 وحدة)، وظل سعر تصدير القطن إلى ألمانيا ثابتا (على أساس وحدة القطن تساوي 2 مارك)، وافترضنا أن سعر القمح الأمريكي سيظل على حاله (الوحدة = 2 دولار)، فإننا نلاحظ أن حصيلة الصادرات المصرية من القطن تساوي 200 مارك أصبحت تعادل 80 دولار، وهو ما يمكن مصر من استيراد 40 وحدة من القمح الأمريكي. فكأن السعر الحقيقي لاستيراد وحدة القمح قد أصبح:

100 وحدة من القطن / 40 وحدة من القمح = 2,5 وحدة من القطن.

ومعنى ذلك، ببساطة شديدة، لو أن طاقة مصر القصوى على تصدير القطن هي 100 وحدة، فإن قدرتها على استيراد القمح سوف تقل بنسبة 20%، نظرا لارتفاع سعر الدولار مقابل المارك الألماني بنسبة 25%، أما إذا افترضنا أن هناك إمكانية لزيادة صادرات مصر من القطن، فإنه يتعين على مصر في هذه الحالة أن تزيد من صادراتها للقطن بنسبة 25%، أي أن ترتفع الصادرات إلى 125 وحدة، لكي تتمكن من استيراد نفس الكمية السابقة، أي 50 وحدة من القمح الأمريكي. وليس يخفى أن الوضع سيتهور أكثر، في غير صالح مصر، لو أن سعر القمح الأمريكي قد ارتفع (زكي، 1987، الصفحات 292-293).

3. رؤية مالك بن نبي للخروج من التبعية النقدية للغرب:

يرى بن نبي أن معالجة تسلط العملة الصعبة على المادة الأولية والصادرات عموما تكمن في تحرير المادة من العلاقة التي تخضعها لظروف السوق الراهنة، بتعبير اقتصادي التحرر من كتلة العملة الصعبة أو النقود الورقية التي لا تحمل أية قيمة ذاتية والعودة إلى التعامل على أساس حقيقي (الذهب والفضة والسلع الحقيقية)، فقد أصبح من الواضح أن استخدام الدولار الأمريكي أو الجنيه الإسترليني أو أي عملة ورقية أخرى (في المعاملات الدولية) لا يصح أن يوضع موضع الذهب أو السلع الحقيقية، وبعد أن رأينا الأمثلة أعلاه، قد لا يبقى هناك مبرر كاف لأن يصبح الدولار الأمريكي قاعدة النظام النقدي الدولي، خصوصا وأن بن نبي يشدد على أهمية أن يقوم النقد بحفظ القيمة ولعب دور المخزن للقيمة، فهو يرى أن المال مهما كان نوعه ذهباً أو فضة كان الوسيلة لاختران العمل حتى يعود لصاحبه في حاجات أخرى أو في أيام صعبة تماما كما تخزن الكهرباء

فيما يسمى المدخرات (بن نبي، 2009، صفحة 69)، وهذا ما انتهت له بعض الدول الأفروآسيوية آنذاك حسب بن نبي عندما اتجهت إلى عقد عملياتها التجارية الأخيرة على أساس المقايضة ومبادلة السلع بسلع حقيقية، وهو ما يشجعه بن نبي وينشده، حيث يقول: "وأيا كان الأمر فلكي نعالج تسلط العملة على المادة الأولية فإن من الواجب أن نحرر المادة من العلاقة التي تخضعها لظروف السوق الراهنة. (بن نبي، 2001، صفحة 171).

ويضيف بن نبي: "ويبدو أن بعض البلاد الأفروآسيوية قد عقدت فعلا عملياتها التجارية الأخيرة على أساس مقايضة (مادة أولية بمادة أولية) أو (مادة أولية بتجهيز صناعي)، فبادلت سيلان على هذا الأساس محصول الكاوتشوك مقابل الأرز الصيني، وبادلت مصر قطنها مقابل التجهيز الصناعي، وبصفة عامة تقوم عمليات التبادل الأفروآسيوية مع الشرق على أساس ذي طبيعة أخرى، وهو ما يمكن أن يتضح بقدر كبير في هذه العلاقة: مادة أولية-عمل.

ويرى بن نبي أن بإمكان الدول النامية الأفروآسيوية تجاوز الهيمنة الغربية على النظام النقدي الدولي بانتهاج سياسة اقتصادية معارضة لسياسة (الكتلة النقدية) أو الحصول على العملة الصعبة، بإنشاء (كتلة المواد الأولية) لمواجهة إرادة القوة الغربية، خاصة إذا ما كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لعلاج هيمنة سوق العملة الصعبة على سوق المواد الأولية. (بن نبي، 2001، صفحة 172). كما تعميق التكامل الاقتصادي يوفر العديد من المزايا على صعيد التجارة الخارجية مثل تحقيق مستوى من التنوع في هيكل الإنتاج وتوسيع القاعدة التصديرية وخلق فرص العمل. (مصطفى، 2021، صفحة 16)

يصل بن نبي إلى أنه لا يوجد خيار أمام الدول الأفروآسيوية إذا ما أرادت الانعتاق من الهيمنة النقدية الغربية وتحقيق الاستقلال النقدي والاقتصادي، يجب عليها تنظيم سوق المواد الأولية تنظيمًا حكيمًا، ولتسويقها بوساطة البلاد الأفروآسيوية، تبعًا لمبدأ الاقتصاد الموحد، وهو ما يتلائم مع المبدأ الأخلاقي الأساسي للفكرة الأفروآسيوية.

نخلص من هذا العرض أن بن نبي يقف موقف المعارض لهيمنة الدول الغربية على النظام النقدي الدولي الذي نشأ وتطور، ظهرت آثار هذه الهيمنة في وقوع الدول النامية تحت عبئ المديونية وإعلان العديد منها الإفلاس كالمكسيك سنة 1982، ورغم الخيارات المحدودة المتاحة آنذاك أمام هذه الدول إلا أن عبقرية بن نبي كانت سابقة لعصره عندما اقترح عملية المقايضة مباشرة بين هذه الدول دون المرور على العملات الصعبة التي تتحكم فيها الدول الغربية، أي الاعتماد على التبادل الحقيقي والنقد الحقيقي (الذهب والفضة)، وهو الأمر الذي لجأت إليه العديد من الدول بعد أكثر من

سته عقود من اقتراح بن نبي، حيث لجأت أكثر من دولة عبر العالم للتخلص من قبضة الدولار في التعاملات الخارجية، تارة بالدعوة إلى استخدام العملات المحلية بديلاً للعملة الأمريكية (ديدي، 2017) الصين والهند وروسيا وتركيا وإيران متجهة بذلك إلى المقايضة المباشرة باستخدام العملات المحلية بديلاً عن الدولار الأمريكي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام العملات المحلية في التجارة الدولية لا يقتصر على مسألة الجدوى الاقتصادية فحسب، وإنما نظراً للأوضاع الجيوسياسية الراهنة، فإن إجراء هذا التحول المعلن يحمل بين طياته العديد من الإشارات السلبية على الرفض الإقليمي والدولي لنفوذ الدولار الأمريكي في نظام المدفوعات الدولية، والهيمنة على النظام النقدي الدولي. ويتضح جلياً أن النظام النقدي العالمي بلامحه الراهنة هو نظام هش جرد النقود من قيمتها الفعلية وأصبحت أوراق تطبع دون وجود قيمة فعلية لها (حامد، 2010).

4. الدينار الذهبي: مشروع محمد مهاتير لإنهاء الهيمنة والتبعية للدولار الأمريكي

1.4 الخلفية التاريخية للدينار الذهبي:

أقرت الشريعة الإسلامية الحقيقة النقدية للذهب والفضة وهو ما جعل النظام النقدي الإسلامي يرتكز على الذهب والفضة، وحدد الرسول عليه الصلاة والسلام أوزاناً شرعية ثابتة، كما ربط بها الأحكام الشرعية كالزكاة والمهر والديّة، واعتبرهما الوحدة القياسية النقدية التي تقدر بها أثمان المبيعات والقيم المختلفة. (بوخاري، 2015) وهذا ما جعل الدينار الذهبي أحد رموز الحضارة الإسلامية المجيدة، فقد اكتسب أهمية كبيرة في العالم الإسلامي لاتصاله بجوانب عديدة في الشريعة الإسلامية، كما بقي العملة التي تميز المسلمين لقرون عديدة، فقد بقي لأكثر من خمسة قرون نقداً مهيمناً على التجارة الدولية دون منازع. (زيتون، 2001) يعود منشأ الدينار الذهبي الإسلامي، إلى الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان أين أصدره لأول مرة سنة 76هـ، بشكل مستقل عن الصولدي البيزنطي، بوزن 4.25 غرام، وقد حظي الدينار الذهبي بمكانة عالمية واكتسب بجدارة، احتراماً وقبولاً في أرجاء العالم القديم، دون أن ينازعه في ذلك منازع، وبقي الدينار الذهبي العملة الرسمية للدولة الإسلامية إلى غاية إلغاء الخلافة الإسلامية سنة 1924 (بوخاري، 2015).

2.4 مهاتير وأزمة جنوب شرق آسيا: الوعي بالمشكلة

يعتبر محمد مهاتير أشهر رئيس وزراء ماليزيا، امتدت فترة حكمه الأولى من سنة 1981 إلى 2003، وتعد أطول فترة لرئيس الوزراء في ماليزيا، وكان له دور رئيسي في تقدم ماليزيا بشكل كبير، إذ تحولت من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى دولة صناعية متقدمة

رؤية مالك بن نبي ومشروع محمد مهاتير لإنهاء الهيمنة والتبعية في النظام النقدي الدولي بوخاري لحو

يساهم قطاعا الصناعة والخدمات فيها بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي، كان خلال فترة حكمه من أكثر القادة تأثيرا في آسيا، كما يعتبر من أكثر المعارضين للعولمة.

بعد سنوات طويلة من النمو والازدهار الاقتصادي، ضربت ماليزيا وباقي دول جنوب شرق آسيا أزمة مالية قاسية تسببت في انخفاض قيمة الرينغيت الماليزي جراء الهجمات المضاربة التي تعرض لها وهروب رؤوس الأموال الأجنبية وانخفاض مؤشر البورصة بأكثر من 75 %، رغم توصيات الصندوق النقدي الدولي بخفض الإنفاق الحكومي ورفع أسعار الفائدة، قام مهاتير باتخاذ إجراءات معاكسة لتلك التوصيات، مما أدى إلى تعافي ماليزيا من الأزمة بشكل أسرع من جيرانها في جنوب شرق آسيا.

بعد أزمة جنوب شرق آسيا وما تركته من آثار مدمرة على اقتصادات جنوب شرق آسيا، أدرك مهاتير خطورة التبعية النقدية للدول والمصارف الغربية وهيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي، فبدأ بنقد النظام النقدي الدولي والمؤسسات المالية الدولية والمضاربين ودعوة الدول النامية والإسلامية إلى التخلص من هذه التبعية، قام مهاتير بالدعوة إلى استخدام الدينار الذهبي كبديل عن الدولار الأمريكي كعملة لتسوية المدفوعات بين الدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية بصفة خاصة. (Yusuf, 2002, p. 02) كما دعا إلى استخدام الدينار الذهبي كعملة بديلة في التجارة الدولية وكملة احتياطية، خصوصا مع الدول الإسلامية. وبالرغم من مبادرة محمد مهاتير ودعوته لتبني الدينار الذهبي في أكثر من مناسبة.

إن نظام الدينار الذهبي يستهدف تسوية المدفوعات التجارية الدولية بين الدول الإسلامية وتقليص هيمنة الدولار الأمريكي وإعادة استخدام الذهب كعملة دولية في العالم بدلا منه؛ لأن أسعار العملات الورقية في تذبذب مستمر وليست كالذهب الذي يحمل قيمته من خلال امتلاكه كمعدن ثمين لهذه الفكرة، وأعلن مهاتير أن ماليزيا ستستخدم الدينار الذهبي الإسلامي في مجال تجارتها الخارجية بدلا عن الدولار الأمريكي بداية من سنة 2003، بينما سيظل الرينغيت الماليزي مستخدماً في المعاملات المحلية. وقد أكد مهاتير مرات عديدة على رغبته لتحقيق حلم الدينار الذهبي كعملة موحدة للدول الإسلامية، وأن بلاده ستمضي قدماً في هذا المشروع، وذلك كأساس عملي لقيام كيان تجاري إسلامي، عن طريق العملة الموحدة، ونظام الدفع الإلكتروني الموحد والسوق التجارية المشتركة، والاستثمارات المالية الإسلامية. (Dali, 2004)

رؤية مالك بن نبي ومشروع محمد مهاتير لإنهاء الهيمنة والتبعية في النظام النقدي الدولي بوخاري لحو
تطورت فكرة استخدام الدينار الذهبي في عام 1997 عندما استعمل كأداة للتداول عبر الإنترنت فيما
سمي "الدينار الإلكتروني" واستندت الفكرة على استخدام الذهب كوسيلة للدفع عبر الإنترنت وتعتبر
جزيرة لابوان في ماليزيا هي المقر للدينار الإلكتروني وتعاملاته عبر الإنترنت. (Herpel, 2007)

3.4 لماذا الدينار الذهبي بدل الدينار الإسلامي؟

تم الاتفاق على استخدام مصطلح الدينار الذهبي للدينار الإسلامي، وذلك بسبب استخدام البنك
الإسلامي للتمية لمصطلح الدينار الإسلامي كوحدة تحاسب، وتقدر قيمتها بوحدة حقوق سحب
خاصة، لذلك استخدم مصطلح الدينار الذهبي للدينار الإسلامي لتمييزه عن دينار البنك الإسلامي
للتتمية، كما أن الدينار الذهبي أكثر حيادية حيث من المنتظر استخدامه لتسوية المدفوعات مع
البلدان غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

تجدد الإشارة إلى أن الدعوة لتبني الدينار الذهبي قد تركت آثارا إيجابية في المجتمع الماليزي، فقد
زاد الوعي بخصوص الدينار الذهبي وهذا ما يتجلى من خلال قبول الفكرة وتجسيدها محليا من
خلال تبني محافظتين في ماليزيا للدينار الذهبي حيث يتم تداوله إلى جانب الرينغيت الماليزي في
انتظار انضمام الدول الإسلامية الأخرى لتجسيد المشروع كما هو مقترح، فعلى سبيل المثال يوجد
في ماليزيا اليوم خمس وكالات لسك الدينار الذهبي وهي: الدينار الذهبي الإسلامي، دار السك
الملكية للدينار الذهبي، الدينار الذهبي لكيلانتان، الدينار العمومي، والدينار الذهبي لمعظم شاه في
محافظة قدها. أما بخصوص وزن ونوعية وحجم الدينار الذهبي فقد تم إتباع دينار عمر بن الخطاب
وهو يشبه أول دينار تم سكه في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (Yaacob, 2012).

4.4 آلية عمل الدينار الذهبي:

يهدف نظام الدينار الذهبي إلى تسوية المدفوعات التجارية الدولية بالذهب بدلا لعملات الورقية
الممثلة في احتياطات الصرف كالدولار، وإنما يتم تسوية المدفوعات على أساسه فقط بالاعتماد على
وزن وعيار الدينار الذهبي التاريخي وهو 4,25 غرام (22 قيراط أو الذهب 916) (Meera, 2009, p. 14)

البداية تكون باستخدام الدينار الذهبي كأداة لتسوية المدفوعات الثنائية للتجارة مع الدول التي وقعت
فعليا ترتيبات الدفع الثنائية، ومع مرور الوقت سوف يتم توسيع هذا الإجراء إلى ترتيبات الدفع
متعددة الأطراف وهي ترتيبات شبيهة بترتيبات الدفع الثنائية ولكن بمشاركة أوسع للعديد من الدول،
ويمكن توضيح ذلك بالأمثلة التالية:

1.4.4 ترتيبات الدفع الثنائية:

رؤية مالك بن نبي ومشروع محمد مهاتير لإنهاء الهيمنة والتبعية في النظام النقدي الدولي بوخاري لحلو يقوم بَلَدَان بتوقيع اتفاقية ثنائية، ولتكن على سبيل المثال ماليزيا والسعودية وذلك لتسوية المدفوعات الثنائية والتي بموجبها سيتم تسوية الموازين التجارية بينهما كل ثلاثة أشهر. تقوم التجارة على أساس الدينار الذهبي.

- تحديد قيمة الدينار الذهبي، بالاعتماد على وزن وعتار الدينار الذهبي التاريخي وهو 4,25 غرام (22 قيراط أو الذهب 916).

- يتلقى المصدرون الماليزيون قيمة صادراتهم بالرينجيت الماليزي، حيث يدفع لهم البنك المركزي الماليزي قيمة صادراتهم بتاريخ التصدير، وذلك بسعر صرف بين الرينجيت والدينار الذهبي يوم التصدير، ويقوم بنك نيقارا (البنك المركزي لماليزيا)، بتسجيل قيد مدين على البنك المركزي السعودي. وبالمثل يقوم المستوردون بدفع قيمة وارداتهم بالرينجيت إلى البنك المركزي الماليزي.

- يقوم البنك المركزي السعودي بنفس الخطوات التي قام بها بنك نيقارا، فيما يتعلق بصادراته ووارداته مع ماليزيا.

- في نهاية الثلاثي الأول، على سبيل المثال في 31 مارس، كانت إجمالي الصادرات من ماليزيا إلى السعودية 2 مليون دينار ذهبي وكانت إجمالي الصادرات السعودية إلى ماليزيا 1,8 دينار ذهبي.

- لذلك سيتعين على البنك المركزي السعودي في 31 مارس دفع ما قيمته 0,2 مليون دينار ذهبي، فإما يقوم بتحويل 0,2 مليون دينار ذهبي إلى حساب البنك المركزي الماليزي، أو دفع ما قيمة ذلك بالدولار أو الين أو أي عملة أخرى على أساس سعر الصرف هذه العملة مقابل الدينار الذهبي بتاريخ التصدير.

ما يستفاد من خلال هذه الآلية، أن القيمة الإجمالية المحولة هي 0,2 مليون دينار بدل 3,8 مليون دينار، وهذا ما يسمح بالاستخدام الأمثل لاحتياطات الصرف، حيث يمكن للدولة التي لا تتوفر على احتياطات ضخمة المساهمة في التجارة الخارجية في ظل هذه الآلية (Merra, 2004, p. 93).

2.4.4 ترتيبات الدفع متعددة الأطراف:

تشبه هذه الآلية ترتيبات الدفع ثنائية الأطراف إلا أنها تضم عددا أكبر من الدول، كما تكون أكثر فعالية من ترتيبات الدفع الثنائية.

ولتوضيح فعالية ترتيبات الدفع متعددة الأطراف، لنفترض وجود ثلاثة بلدان تتعامل تجاريا وهي ماليزيا والسعودية ومصر.

رؤية مالك بن نبي ومشروع محمد مهاتير لإنهاء الهيمنة والتبعية في النظام النقدي الدولي بوخاري لحلو

بافتراض أن حجم التجارة بين ماليزيا والسعودية هو نفسه في ترتيبات الدفع ثنائية الأطراف، يضاف إلى ذلك التجارة مع مصر على النحو التالي:

الجدول 1: التجارة البينية متعددة الأطراف

إجمالي الصادرات	مصر	السعودية	ماليزيا	الصادرات إلى
3,5	1,5	2	×	ماليزيا
	2	×	1,8	السعودية
3,4	×	1,7	1,7	مصر
10,7	3,5	3,7	3,5	إجمالي الواردات

Source: Ahamed Kameel Mydin Meera, 2004, p 93.

يتضح من الجدول رقم (01) أن حجم التجارة بين الدول الثلاث قد بلغ 10,7 مليون دينار ذهبي، في حين أن المدفوعات الصافية من خلال ترتيبات الدفع متعددة الأطراف قدرت بـ 0,1 مليون دينار كما يتضح من الجدول التالي.

الجدول 2: ترتيبات الدفع متعددة الأطراف بالدينار الذهبي

المدفوعات الصافية	الواردات	الصادرات	
لا شيء	3.5	3.5	ماليزيا
+ 0.1	3.7	3.8	السعودية
- 0.1	3.5	3.4	مصر

Source: Ibid.

أي أن التحويل الوحيد الذي سيتم من خلال هذه العملية هو قيام مصر بدفع 0,1 مليون دينار إلى السعودية. وهو ما يسمح بتوفير كمية ذهب كبيرة.

كما يمكن تحسين آلية عمل الترتيبات متعددة الأطراف من خلال تأجيل عملية التسوية كل ثلاثة أشهر، حيث يمكن تسوية المدفوعات النهائية في نهاية السنة، وهذا ما يوفر لبلد ما كانت وارداته أكبر من صادراته في أحد الثلاثيات بأن يستفيد من تغيير وضعه في الثلاثي الذي يليه، وهذا ما يسمح بالاستخدام الأمثل لاحتياطات الصرف (Mohamed, 2002, p. 4).

5.4 مزايا نظام الدينار الذهبي:

يرى محمد مهاتير أن تبني نظام الدينار الذهبي سيؤدي إلى توحيد العملة النقدية في المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية إلى تحرير التجارة الخارجية لها من قبضة الدول الرأسمالية الغربية، لأن هناك جانبا كبيرا من التجارة الخارجية للبلاد الإسلامية إنما يتجه إلى البلاد المتقدمة التي تسلطت عليها قبل الاستقلال ومازلت تهيمن عليها إلى غاية اليوم.

ونظرا للتبعية النقدية لتلك الدول فلم تكن لها حرية اختيار في توجيه صادراتها أو وارداتها من وإلى الدول الأخرى، وبذلك كانت تجارتها الخارجية موجهة، ولذلك فإنه في حالة توحيد النقد بين الدول الإسلامية والتخلص من التبعية النقدية فإن هذا الأمر يؤدي إلى تقليص والحد من التبعية إلى الخارج مما يؤدي في نهاية الأمر إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية والدول الغربية على أساس المعاملة بالممثل والتكافؤ واحتياجات الدول الإسلامية. وينتج من ذلك زيادة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية (مسعود، 2010).

وسيمكن الدينار الذهبي من استعادة النقد الصحيح وحرية اختيار الناس لوسيلة التبادل التي يريدونها من أجل تفادي التلاعب بقيمة العملة وأداء وظيفتها كمخزن للقيمة وحمايتها من التقلبات، ويسمح استخدام الدينار الذهبي كعملة موحدة بإلغاء تعدد أسعار الصرف مما يساهم في القضاء على التقلبات في سوق الصرف. كما سيسمح نظام الدينار الذهبي من الاستفادة من مزايا العملة الموحدة، والتخلص من سلبيات النقود الورقية التي تتدهور قيمتها باستمرار (بوخاري، 2015، صفحة 242).

أما على صعيد النظام النقدي الدولي سيوفر الدينار الذهبي بديلا استثماريا مميّزا مما يساهم في تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر، وتخفيض تكاليف المعاملات، والحد من انتشار عمليات المضاربة المدمرة والتحكيم في أسواق الصرف، والأهم من ذلك كله هو أن الدينار الذهبي سيكون عملة عالمية تتمتع بالثبات والاستقرار وخلق نظام نقدي عالمي أكثر عدلا وتوازنا، مما سيقبل من مشاكل التضخم وتغير قيمة النقد وإيجاد الاستقرار في المعاملات والالتزامات المالية الدولية. وسيؤدي الدينار الذهبي أيضا إلى انخفاض الطلب على الدولار الأمريكي وفك الارتباط به والتخلص من هيمنته على النظام النقدي الدولي (بوخاري، 2015، صفحة 243).

5. خاتمة

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على قضية الهيمنة والتبعية في النظام النقدي الدولي من منظور المفكر مالك بن نبي ورئيس الوزراء الماليزي السابق محمد مهاتير، وقد توصلت الدراسة إلى تشابه رؤية كل من بني نبي ومهاتير في المبادئ والأسس الناقدية والحلول المقترحة.

فعلى مستوى المبادئ والأسس الناقدية، كان بن نبي من المفكرين القلائل الذين انتبهوا إلى خطورة بنية النظام النقدي الدولي على إعاقة التنمية في الدول النامية، نتيجة تصميمه بطريقة تتيح للأطراف المتحكمة في العملة وتضع شروط التبادل الدولي وفق مصالحها، وهذا ما يكبد الدول النامية خسائر كبيرة في مواردها، بسبب التدهور المستمر لشروط التبادل الدولي. وليس بسبب قوى العرض والطلب، ويرى بن نبي أن استمرار هذه الفلسفة هو في حقيقة الأمر استمرار للاستعمار بآليات جديدة في نهب واستغلال مقدرات الدول النامية، من خلال إبقاء هذه الأخيرة والتي تعتمد على تصدير المواد الأولية، تحت سيطرة ما يسمى بالعملة الصعبة، وهي حالة لا تعبر عن الواقع الاقتصادي بتاتا. أما مهاتير فقد أدرك ذلك بعد أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997، أن النظام النقدي الدولي والمؤسسات المالية الدولية ليست إلا أدوات لتكريس الهيمنة على الدول الإسلامية والنامية على حد سواء. فقد فهم مهاتير الاستغلال الكامن في النظام النقدي الدولي المصمم لصالح الدول الرأسمالية الغربية.

أما على صعيد الحلول والمقترحات، فقد ذهب بن نبي إلى اقتراح تحرير المادة الأولية وصادرات الدول النامية من طغيان تسلط العملة الصعبة بالعودة إلى التعامل على أساس حقيقي (النقود الذهبية والفضية، والسلع الحقيقية)، خصوصا وأن بن نبي يشدد على أهمية أن يقوم النقد بحفظ القيمة ولعب دور المخزن للقيمة، فهو يرى أن المال مهما كان نوعه ذهباً أو فضة كان الوسيلة الرئيسية لاختزان القيمة، وهو ما يجب أن يسود في النظام النقدي الدولي وتعمل الدول النامية على تجسيده. أما مهاتير فقد اقترح استخدام الدينار الذهبي كعملة بديلة في التجارة الدولية وكملة احتياطية، خصوصا مع الدول الإسلامية. حيث سيمكن الدينار الذهبي من استعادة النقد الصحيح وحرية اختيار الناس لوسيلة التبادل التي يريدونها من أجل تفايدي التلاعب بقيمة العملة وأداء وظيفتها كمخزن للقيمة وحمايتها من التقلبات.

6. قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

- الطاهر سعود. (2006). *التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي*. الجزائر: دارالهادي للطباعة والنشر والتوزيع.
- خليل مبروك رانيا دريدي. (12 11 2017). *هل تتجح مساعي التخلص من قبضة الدولار؟ تاريخ الاسترداد 10 12، 2021، من الجزيرة: <https://cutt.us/T3K8T>*
- رمزي زكي. (1987). *التاريخ النقدي للتخلف*. الكويت: وزارة الثقافة الكويتية سلسلة عالم المعرفة.
- سالم مظهر قنطججي. (2008). *النظرية التنموية في فكر ابن خلدون ومالك بن نبي*. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي العاشر حول *حول التنمية الواقعية في الجزائر بين الممارسة والفكر المنتج* (صفحة 04). عنابة: جامعة عنابة.
- شابرا محمد عمر. (2005). *مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي*. دمشق: دار الفكر.
- عمر عوض حاج حامد. (1 4 2010). *عملة اسلامية موحدة*. تاريخ الاسترداد 16 12، 2021 من [iefpedia: https://2u.pw/SjPKZ](https://2u.pw/SjPKZ)
- عادل زينون. (2001). *عندما كان الدينار الإسلامي عملة عالمية مزدهرة*، مجلة العربي الكويت. 508.
- فوريدي فرانك. (2009). *أين ذهب كل المتقنين*. الرياض: دار العبيكان.
- لحلو بوخاري. (03 02 2015). *أطروحة دكتوراه. الدينار الذهبي كأداة لتسوية المدفوعات وإرساء نظام نقدي دولي أكثر استقرارا*. المسيلة: جامعة المسيلة.
- مالك بن نبي. (2016). *المسألة اليهودية*. دمشق: دار الفكر.
- مالك بن نبي. (2009). *المسلم في عالم الاقتصاد*. دمشق: دار الفكر.
- مالك بن نبي. (1986). *شروط النهضة*. دمشق: دار الفكر.
- مالك بن نبي. (2001). *فكرة الإفريقية الآسيوية في ظل مؤتمر باندونغ*. دمشق: دار الفكر.
- محمد رشدي إبراهيم مسعود. (2010). *توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية*. القاهرة: دار النشر للجامعات.
- نورالدين بوكروخ. (2016). *جوهر فكر مالك بن نبي*. الجزائر: دار سمر للنشر والتوزيع.

- ولد حام الطالب مصطفى. (2021). تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي كآلية لتعزيز التجارة الخارجية. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 16.

قائمة المراجع باللغة الانجليزية:

- Dali, N. R. (2004). *i the mechanism of gold dinar*. KL: A.S. Nooredeen.
- Mark Herpel 01) .June, 2007 .(e-Dinar من 2021 ,12 15 تاريخ الاسترداد -. Yumpu: <https://www.yumpu.com/en/document/read/7824905/dgc-magazine>
- Meera, M. L. (2009). *the gold dinar the next component in islamic economics banking and finance*. Kuala Lumpur: IIUM Press.
- Merrra, A. K. (2004). *the theft of nations returning to gold*. Malaysia: Pelanduk publications.
- Mohamed, M. (2002, 04 29). *Gold Dinar*. Kuala Lumpur, Malaysia.
- Yaacob, S. E. (2012). gold dinar As A supreme Currency: review based on the history of - Islamic civilization. *Advances in Natural and Applied Sciences* , 348-356.
- Yusuf, A. B. (2002). implementation of the gold dinar: is it the end of speculative measures? *Journal of economic cooperation* , 71-84.